نظام الحماية من الإيذاء..

نقلة نوعية في الحفاظ على كرامة أفراد المجتمع

تحقيق / تامر موسى

أحدث إقرار مجلس الوزراء لـ«نظام الحماية من الإيذاء» صدى واسعًا بين العديد من الأوساط الحقوقية والسياسية والاجتماعية، كما أشعل النقاش بين مغردي تويتر وفيس بوك وجميع وسائل التواصل الاجتماعي عامة، فحظي بتأييد وإشادة واسعين، وجاء ردًا قويًا على الدعايات الكاذبة التي يشنها البعض ضد المملكة بقصد تشويه صورة الإسلام كون أن المملكة تحكم بالشريعة الإسلامية.

ويوفر «نظام الحماية من الإيذاء» الذي ضم كل أشكال الإيذاء البدني والنفسي والجنسي وحتى التهديد به وإساءة المعاملة والاستغلال، الحماية للضحايا من النساء والأطفال وكبار السن والخدم والعمال، وذلك بغض النظر عن جنسهم وأعمارهم وجنسياتهم، وفقًا لما ورد في المادة الأولى من النظام.

تحطيم العوائق الاجتماعية

كما جاء النظام ليحطم العوائق الاجتماعية التي تحول دون إبلاغ الضحية للشرطة عن حالة إيذاء تعرض لها من مقربين خوفًا من الفضيحة التي تشكل هاجسًا بل مانعًا من تقديم الشكاوى، لأن ذلك كان ولا يزال مخالفًا لمبادئ المجتمع السعودي كونه مجتمعًا محافظًا، ما ساهم في تمادي المتسببين في الإيذاء ظنًا منهم أن لا رادع لهم. إلا أن النظام فوّت الفرصة على هؤلاء من خلال إلزامه أي شخص اعتباري خاص أو حكومي، مستشفى أو مركز شرطة، أو أي شخص طبيعي، مدنيًا كان أم عسكريًا، في البيت أو في العمل، وسواء كان يعمل في القطاع الخاص أو الحكومي، ألزمهم جميعًا بإعلام السلطة المختصة بتطبيق أحكام النظام بواقعة الإيذاء تحت طائلة «المسؤولية التأديبية»، أي وفقًا للإجراءات التأديبية المنصوص عليها في أنظمة العمل الخاصة بمن يَعلم بحاله الإيذاء من دون التبليغ عنها.

إعفاء حسن النية

ولم يتوقف النظام عند هذا الحد فقط، بل شجّع كل من يَطّلع على حاله إيذاء الإبلاغ عنها وذلك بضمان عدم الإفصاح عن اسم المبلغ وتقديم الحصانة له، من خلال إعفاء المُبلِّغ حسن النية من المسؤولية في حال كانت الحالة التي تم الإبلاغ عنها لا تشكل إيذاءً، كما أن النظام قدم ضمانات للضحية بالمحافظة على سرّيّة المعلومات، سواء من قبل المُبلِّغ أو من السلطة المختصة.

رفع الحرج

كما خلّص النظام المرأة الضحية والطفل من عبء المثول أمام الشرطة بحضور ولي الأمر الذي ربما يكون المتسبب في الإيذاء، وذلك من خلال وضع الضحية أمام خيار تقديم الشكوى للسلطة المختصة بتطبيق القانون التي لا يوجد ما يلزمها تلقي الشكاوى من هذه الفئات بحضور ولي الأمر، وهي الإجراءات المعمول بها في مراكز الشرطة، ليس ذلك فحسب، بل ألزم الشرطة أيضًا بتلقي البلاغات عن حالات الإيذاء.

العيبان يشيد بإقرار النظام

ورفع الدكتور بندر العيبان رئيس هيئة حقوق الإنسان باسمه ونيابة عن مجلس هيئة حقوق الإنسان بالغ شكره وعظيم امتنانه إلى خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز وحكومته الرشيدة لموافقة مجلس الوزراء على نظام الحماية من الإيذاء.

وأكد الدكتور العيبان سعي المملكة الحثيث لإيجاد أنظمة وتشريعات تسهم في الحماية من الإيذاء، مشيرًا إلى حرصه - يحفظه الله - على حفظ الحقوق والمحافظة على كرامة أفراد المجتمع وسلامتهم وأمنهم الإنساني وعدم انتهاكها بالاعتداء أو بالإيذاء، وخاصة الفئات الأكثر عرضة لهذه الانتهاكات وهم كبار السن والمرأة والطفل، وأن يحظى الإنسان على أرض هذا الوطن الغالي بكامل حقوقه.

وأشار معالي رئيس الهيئة إلى أن النظام سيشكل نقلة نوعية في مجال الحماية من الإيذاء، مؤكدًا المستوى الحضاري الذي وصلت إليه المملكة من التأكيد على حمايتها لمكونات مجتمعها من أن تتعرض للإيذاء والعنف الذي ترفضه الشريعة والأخلاق والأعراف السوية، وأن يعلم كل من يعتدي على أي إنسان آخر مهما كانت علاقته به أو قرابته منه أن النظام المنبثق من تعاليم شريعتنا الإسلامية الغراء سيكون له بالمرصاد، قال تعالى: ﴿ولقد كرمنا بني آدم﴾. وقال رئيس الهيئة إن الرصد المتزايد للشكاوى حول العنف تجاه المرأة والطفل في المجتمع من قبل عدد من الجهات المعنية ومن بينها هيئة حقوق الإنسان، كان لا بد له من نظام يوفر الحماية من الإيذاء بمختلف أنواعه، ويقدم المساعدة والمعالجة

العيبان يشكر خادم الحرمين لإقرار نظام الحماية من الإيذاء

الأميرة عادلة: النظام نقلة نوعية في مجال الحماية الاجتماعية

وخدمات الإيواء والرعاية الاجتماعية والنفسية والصحية، والتصدي للمُعنفين، وهو ما اشتملت عليه مواد هذا النظام.

وأوضح معاليه أن موضوع الحماية من الإيذاء يشكل أهمية بالغة للهيئة، ومن أهم أولوياتها منذ انطلاق عملها، وقد أوصى تقرير الهيئة الذي حظي بدعم خادم الحرمين الشريفين بعدد من التوصيات التي طالبت بسن الأنظمة التي تسهم في الحد من العنف، وتؤكد أهمية وجود نظام خاص بالحماية من الإيذاء، مشددًا على أهمية تعاون كافة شرائح المجتمع ومؤسسات الدولة المعنية بهذا النظام في العمل على تنفيذه، وتتطلع الهيئة إلى تكاتف الجهود بين أفراد المجتمع والجهات المعنية الموكل اليها تطبيق النظام، والعمل على التوعية به بين شرائح المجتمع وخاصة في المدارس والجامعات ومنابر المساجد، كما ستقوم الهيئة بمتابعة آلية تطبيقه وتنفيذه مع الجهات المعنية بشكل سريع.

الأميرة عادلة تثمن القرار

كما ثمنت صاحبة السمو الملكي الأميرة عادلة بنت عبدالله بن عبدالعزيز، رئيسة برنامج الأمان الأسري الوطني، جهود خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز -حفظه الله- في إقرار نظام الحماية من الإيذاء، وعدته سموها تأكيدًا لحرص القيادة الرشيدة، على بسط قيم العدل في المجتمع، وتوفير الحماية والأمان لأفراده بما يكفل لهم الحياة الكريمة.

واعتبرت سموها أن إقرار نظام الحماية من الإيذاء من قبل مجلس الوزراء، يمثل نقلة نوعية في مجال الحماية الاجتماعية، ودعمًا لكل المؤسسات والجهات الحكومية والأهلية المعنية بحقوق الإنسان، والمتعاملة مع الفئات التي تتعرض للإيذاء مثل الأطفال والنساء والمسنين.

وقالت سموها: «من خلال ما تضمنه النظام من بنود معززة لجهود الوقاية من العنف في المجتمع ورادعة للمتجاوزين وراعية لمن يتعرضون للإيذاء بتوفير الرعاية والدعم لهم، فالنظام يعتبر شاملاً، كما يمثل مرجعية قانونية من شأنها أن تعمل بإذن الله على تسهيل الإجراءات، وتوفير الحماية من العنف الأسري بشكل خاص، والعنف بشكل عام في المجتمع السعودي».

ونوهت الأميرة عادلة بالجانب الوقائي في نظام الحماية من الإيذاء، وتأكيده أهمية مبدأ الوقاية من العنف، من خلال نشر التوعية بين أفراد المجتمع حول مفهوم الإيذاء والآثار المترتبة عليه، والتي قالت إنها تمثل أحد المحاور الرئيسة التي عمل برنامج الأمان الأسري الوطني عليها منذ إنشائه عام ١٤٢٦هـ، وأثمر ذلك حصول المملكة على الشراكة مع الجمعية الدولية للوقاية من إساءة معاملة وإهمال الطفل، وكذلك العضوية المشاركة لمنظمة شبكة خطوط نجدة الطفل الدولية.

وأضافت الأميرة عادلة: نحن في برنامج الأمان الأسري الوطني، كمعنيين ومهتمين بقضايا الأسرة وأمنها، نرحب بصدور هذا النظام الجديد، ونعتبره دعمًا قويًا لنا ولجميع المنظمات والجهات التي تعمل في هذا المجال، وتوحيدًا لجهودها وتعزيزًا لتكامل أدوارها، في إطار قانون موحد، يوفر الحماية لشريحة واسعة من أفراد المجتمع ويساعد على استقراره.

الإسلام يعطي المرأة كافة حقوقها الإنسانية

تمنح الشريعة الإسلامية للمرأة كامل حقوقها وتحفظ كرامتها، وتنظر إليها كإنسانة لها ما للرجل وعليها ما عليه، وأنها مساوية له في جميع الأحكام، إذ يقول الله تعالى ﴿ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف﴾ (البقرة ٢٢٨)، كما يقول في كتابه الكريم ﴿وعاشروهن بالمعروف﴾ (النساء ١٩)، وقال تعالى﴿ يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبثّ منهما رجالاً كثيرًا ونساء﴾ (النساء١).

كما أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم الأزواج والآباء والإخوة أن يستوصوا بالنساء خيرًا وأن يحسنوا إليهن وألا يظلموهن وأن يعطوهن حقوقهن ويوجهوهن إلى الخير، ففي الحديث الشريف عن أبي هريرة رضي الله عنه، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «استوصوا بالنساء خيرًا» (صحيح مسلم)، كما قال صلى الله عليه وسلم «رفقًا بالقوارير»، وهو جزء من حديث رواه أنس بن مالك رضي الله عنه عن الرسول (صلى الله عليه وسلم)، وأورده البخاري في صحيحه، قال: كان النبي صلى الله عليه وسلم في مسير له فحدا الحادي فقال النبي صلى الله عليه وسلم ارفق يا أنجشة، ويحك، بالقوارير».

إلزام وعقاب

فيما أكد تركي المالكي المشرف على فرق الحماية من الإيذاء في وزارة الصحة أن نظام الحماية من الإيذاء الصادر من مجلس الوزراء ملزم التنفيذ من كل المشمولين به، مبينًا أن ما كان موجودًا سابقًا هو تنظيم داخلي للحماية من الإيذاء لكل وزارة على حدة، لافتًا إلى أن أي موظف لا يلتزم بالإبلاغ عن حالات الإيذاء سيعرض نفسه للمساءلة التأديبية، وسيكفل النظام للضحايا الحماية من الإيذاء والإيواء والرعاية الصحية، كما سيوفر توعية مجتمعية ووقاية تنفذها وزارات الشؤون الاجتماعية والصحية والتربية والتعليم والشؤون الإسلامية.

وقال المالكي إن النظام ينص على معاقبة المعتدي، بسجنه مدة لا تقل عن شهر ولا تزيد عن سنة، إضافة إلى تغريمه ماليًا بما لا يقل عن ٥ آلاف ريال، ولايزيد عن ٥٠ ألف ريال، ويمكن أن يعاقب بأحدهما أو كليهما، كما يمكن للمحكمة أيضًا إصدار عقوبات بديلة.

وأوضح المالكي أن حماية المبلغ عن حالات الإيذاء توفرها له الجهات الأمنية، مبينًا أن إلزامية الإبلاغ عن حالات الإيذاء معمول بها في مستشفيات وزارة الصحة، غير أن إقرار النظام سيعزز الأمر، منوهًا أن الشرطة والشؤون الاجتماعية سيتوليان استلام البلاغات.

تفاعل المغردين

كما أحدث إقرار نظام الحماية من الإيذاء تفاعلاً كبيرًا بين مغردي تويتر، فأنشؤوا هاشتاق #نظام___الحماية___من___الإيذاء، عبروا فيه عن آرائهم المختلفة حول النظام والشرائح المستفيدة منه، وهل سيتم تطبيقه؟ أم سيكون حبرًا على ورق؟

ومن بين الآراء تأكيد لؤي هشام ناظر @loaynazer أهمية الاستفادة من

هاشتاق خاص على تويتر تفاعلًا مع نظام الحماية

المالكي يؤكد إلزام النظام للمشمولين بالمسؤولية والعقاب منذ إقراره

القانون لمكافحة العنف المنزلي. ويقول: «العنف في المجتمع ليس له أي مكان بيننا، ومن باب أولى ألا يستهان به في المنازل».

وتشجع الصحافية هيفاء الزهراني @Haifa__Alzahrani من تتعرض للإيذاء على كسر حاجز الخوف، فتقول: «من اليوم ما في أي مبرر تصمتين عن أي عنف لفظي أو جسدي أو نفسي أو جنسي... خذي خطوتك وكوني شجاعة وارفضي الإهانة، فهناك قانون يحميك، لست بحاجة لتعاطف أحد ولا شفقة أحد بل بحاجة لتطلبي حقك».

ولفت محمد خالد النزهة @mkalnuzha النظر لنقطة مهمة للاستفادة من هذا النظام: «بعد إقرار #نظام___الحماية___من___الإيذاء نتمنى أن تبادر وزارة التربية التعليم بتدريسه للطلاب ضمن مناهجهم الدراسية؛ فالنظام يخص هذه الفئة العمرية».

وعلق ابن الأشعث التويتري: «@Nawaf__AF رائع، عقبال نظام الحماية من التحرش!».

وقال نايف قطان ساخرًا « @NaifMG: أخيرًا.. الزوجة تقدر تتضرب وهي متطمنة!».

آراء قانونية

كذلك تناول بعض المحامين والاستشاريين القانونيين النظام بالنقد والتحليل، فقال د. أحمد الصقيه المحامي والمستشار القانوني: إن تعزيز السلم الاجتماعي داخل المجتمع شأنٌ بالغ الخطورة والأهمية، ولذا كان صدور نظام الحماية من الإيذاء لتحقيق هذا الهدف النبيل، وأضاف: «الجميل هنا أن النظام لم يغفل الجانب الوقائي قبل وقوع المشكلة، إذ إن درهم وقاية خير من قنطار علاج، ولأن من قواعد الشريعة أن الدفع أولى من الرفع، بمعنى أن دفع الشيء قبل وقوعه أولى من رفعه بعد وقوعه، وبهذا كان النظام فعالاً من حيث معالجة الجانب الوقائي، وقد ظهر هذا جليًا في صدر النظام وأيضًا ما جاء في آخره بالمادة (١٥) على وجه التفصيل، وفي أهدافه الواردة في المادة (٢) من ناحية نشر الثقافة الحقوقية».

وتابع: «ومع ما سبق، فإن هناك عددًا من مواطن التطوير التي ينبغي أن تطول النظام، لا سيما وأن نشأة فكرة «نظام الحماية من الإيذاء» هي شمول ثلاثة أنظمة، وهي: نظام الحماية من الإيذاء، ونظام حماية الطفل، ونظام الحماية من التحرش، وذلك لتحقيق المصلحة والغاية المنشودة منها، وهذا ما أوجد قدرًا من الجوانب التي يمكن أن تكون محلًا للمعالجة، ويجب أن تكون محلًا للملاحظة».

مصطلحات داخل النظام

وشرح الكاتب منصور الزغيبي النظام قائلًا: أنه ركز على ثلاثة مصطلحات أساسية، الجهة المختصة وهي الجهة المعنية بالنظر والمتابعة لأي قضية تندرج تحت مواد هذا النظام. والمقصود بـ«النظام» نظام الحماية من الإيذاء، وجاء في ١٧ مادة للحد من ظاهرة العنف ومعالجته قبل وقوعه قدر الإمكان، لأن من قواعد الشريعة الدفع أولى من الرفع.

وذكر الزغيبي تعريف الإيذاء كما عرفه المشرع السعودي: «هو كل شكل من أشكال الاستغلال أو إساءة المعاملة الجسدية أو النفسية أو الجنسية أو التهديد به، يرتكبه شخص تجاه شخص آخر، بما عليه من ولاية أو سلطة أو مسؤولية أو بسبب ما يربطهما من علاقة أسرية أو علاقة إعالة أو كفالة أو وصاية أو تبعية معيشية».

وأوضح أنه يدخل في إساءة المعاملة امتناع شخص أو تقصيره في الوفاء بواجباته أو التزاماته في توفير الحاجات الأساسية لشخص آخر من أفراد أسرته أو ممن يترتب عليه شرعًا أو نظامًا توفير تلك الحاجات لهم، وهو تعريف تفصيلي جامع لمعظم حالات الإيذاء.

وأضاف: في المادة الثانية من النظام صاغت أهداف النظام، والمادة الثالثة والخامسة والسادسة تضمنت آلية إجراءات التبليغ مع توفير الضمانات للمبلغ كعدم الإفصاح عن هويته إلا بإذنه. والفقرة الأولى من المادة الثالثة ركزت على مسألة وجوب الإبلاغ عن أي حال إيذاء في حال العلم بها أو الاطلاع عليها فورًا، ومفردة «يجب» تدل على اللزوم وهي أعلى مراتب الوجوب في اللغة العربية. واللائحة في حال صدورها ستحدد وتوضح أكثر إجراءات التبليغ عن ذلك.

تزامن النظام مع اليوم الوطني

وعدت د. سهيلة زين العابدين حماد تزامن صدور نظام الحماية من الإيذاء مع الاحتفال باليوم الوطني إنجازًا إصلاحيًا كبيرًا لخادم الحرمين الشريفين ينضم إلى إصلاحاته الكثيرة التي شملت المرأة والطفل وحمايتهما من إيذاء من لهم سلطة عليهما.

وأضافت د. الحماد أن النظام أشار في تعريفه للإيذاء إلى إساءة المعاملة النفسية: الإيذاء هو كل شكل من أشكال الاستغلال، أو إساءة المعاملة الجسدية، أو النفسية، أو الجنسية، أو التهديد به يرتكبه شخص تجاه شخص آخر بما له عليه من ولاية، أو سلطة أو مسؤولية، أو بسبب ما يربطهما من علاقة أسرية، أو علاقة إعالة، أو كفالة، أو وصاية، أو تبعية معيشية».

جهود مميزة لنشر الثقافة الحقوقية

قطعت المملكة خطوات تشريعية وإجرائية هامة على طريق تعزيز ونشر ثقافة الحقوق في السنوات العشر الأخيرة؛ بالشكل الذي انعكس بالإيجاب على أوضاع الحياة وبخاصة بعد مشاركتها بالتوقيع على العديد من المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي تسهم في القضاء على ظاهرة العنف ضد المرأة؛ لكن مازال هناك العديد من التحديات الاجتماعية والتربوية التي تعيق عملية نشر الثقافة الحقوقية داخل المجتمعات العربية على وجه العموم، والسعودي على وجه الخصوص.

هذا وتعمل هيئة حقوق الإنسان في عدد كبير من المجالات لمنع العنف ضدّ المرأة، من خلال البحث عن الأسباب الاجتماعية والثقافية الأساسية الكامنة وراء هذا العنف، ووضع برامج تربوية لمنع العنف في المدارس والجامعات وفي البيئات المحيطة بها، والدعوة إلى التزام الرجال بمنع العنف ضدّ المرأة، إضافة إلى رصد شامل لكل ما يتعلق بالعنف ضد المرأة في مناطق المملكة المختلفة.

والمتابع لنشاط هيئة حقوق الإنسان في المملكة سيجدها تقوم بجهود مميزة في نشر الثقافة الحقوقية التوعية، وبخاصة فيما يتعلق بالحملات الإعلامية التوعوية بحقوق المرأة ونبذ العنف ضدها، سواء المرئية أو السمعية أو المقروءة.